خلال محاضرة نظمتها القنصلية العامة الكويتية في الإمارة

الغرير: دبي أصبحت محطة للتجارة الدولية

ماجد الغرير خلال المحاضرة

اكد رئيس غرفة تجارة وصناعة دبي ماجد الغرير امس الثلاثاء اهمية الامارة بصفتها محطة للتجارة الدولية بفضل الجهود المستمرة التي تبذلها حكومة دبي في توسيع نطاق الاقتصاد والاعمال.

جاء ذلك في محاضرة نظمتها القنصلية العامة الكويتية في دبي والإمارات الشمالية استضافت فيها الغرير لالقاء الضوء على جهود الغرفة في الترويج التجاري وجذب الاستثمارات بحضور عدد من قناصل الدول الشقيقة والصديقة.

وقال الغرير ان دبي اضحت محطة تجارة دولية "بفضل بيئة الاعمال المرنة التي تتمتع بها" والإجراءات "السهلة والسريعة" في إصدار الرخص التجارية ومزاولة الاعمال.

واضاف ان غرفة تجارة وصناعة دبي تبذل "جهودا كبيرة" في الترويج للإمارة أثمر عنها "زيادة ملحوظة" في عدد المستثمرين وأصحاب الأعمال من مختلف انحاء العالم.

وشدد الغرير على ان القوانين المرنة التي تم تطويرها مؤخرا بتوجيه من قبل نائب رئيس الامارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد "أعطت إشارات إيجابية للمستثمرين بأن الامارة مستعدة للتأقلم على المتغيرات الاقتصادية المختلفة ما اعطى حافزا إضافيا لهم في بناء الثقة بالإمارة كبيئة اعمال جاذبة".

واشار الى ان غرفة التجارة والصناعة في دبي لديها تصورات واضحة لما ستكون عليه التجارة العالمية خلال السنوات القادمة لاسيما في مجال ادخال الذكاء الاصطناعي وتقنية سلسلة الكتل (بلوكشين) بالعمليات التجارية المختلفة "لذلك نحن نسعى لوضع رؤية طموحة في خلق بيئة اعمال حاضنة لتلك المتغيرات المنتظرة".

ودعا الغرير جميع المستثمرين العرب والأجانب الراغبين في توسيع دائرة اعمالهم الى الاستفادة من التسهيلات الاقتصادية والتجارية التي تقدمها امارة دبي.

من جهته قدم القنصل العام لدولة الكويت في إمارة دبي والامارات الشمالية ذياب الرشيدي الشكر لرئيس غرفة تجارة وصناعة دبي على تلبيته للدعوة مؤكدا ان العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الكويت والإمارات لاسيما امارة دبي "تتطور بشكل مستمر وهي انعكاس لعمق العلاقات الأخوية الثنائية بين البلدين الشقيقين".

واشاد الرشيدي بالتطور الاقتصادي الذي تتمتع به الإمارات وبالأخص امارة دبي "بحيث اصبحت محط انظار العالم ومركزا تجاريا مهما على الخارطة العالمية".

وقال ان دبي من خلال قوانينها المشجعة للاستثمار "أصبحت وجهة مفضلة لرجال الأعمال من مناطق العالم كافة" مشيرا الى التسهيلات الممنوحة للشركات الكويتية العاملة في الامارة.

واضاف ان ما تم إنجازه في الإمارات العربية المتحدة من تقدم اقتصادي وتجاري هو ثمرة توجيهات القيادة الإماراتية العليا ممثلة برئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد ونائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد "التي دائما ما تحرص على تذليل العقبات كافة امام رجال الأعمال والمؤسسات التجارية المحلية والدولية".

ونوه الرشيدي بالعلاقات المتينة والتعاون المشترك بين غرفة تجارة وصناعة دبي ومجتمع الاعمال الكويتي العامل داخل الإمارة مؤكدا ان الغرفة لم تدخر جهدا خلال الفترة الماضية لتسهيل جميع الإجراءات اللازمة للمستثمرين الكويتيين والاهتمام باحتياجاتهم والعناية بهم.

وبحسب الإحصاءات الرسمية فإن عدد معاملات الترخيص التجاري في دبي بلغت 13 ألف رخصة لمنشآت اعمال جديدة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي ما يعكس سهولة مزاولة الأعمال في الامارة ومواصلتها استقطاب الشركات الراغبة في النمو المستدام والتنافس على مختلف القطاعات الاقتصادية.

المبادرة تحمل الكثير من الفرص الاستثمارية الواعدة

القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي تؤكد أهمية «الحزام والطريق» الصينية

أكدت القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي في دبي أمس الثلاثاء اهمية مبادرة (الحزام والطريق) الصينية ووجوب استفادة الدول الإسلامية منها.

وشددت الجلسة الرئيسية للقمة التي افتتحت بحضور ولي عهد دبي ورئيس المجلس التنفيذي الشيخ حمدان بن محمد على أهمية المبادرة لتطوير الدول الواقعة على طرفي الطريق والذي يصل عدد سكانه من المسلمين الى نحو مليار و600 مليون نسمة.

وقال خبراء اقتصاديون مشاركون في الجلسة ان المبادرة تحمل الكثير من الفرص الاستثمارية الواعدة والتي تسهم في الارتقاء في جميع القطاعات الاقتصادية في هذه الدول.

وبينوا ان مشروع (الحزام والطريق) يشكل جسرا حيويا يفتح الباب واسعا امام الشركات الصينية للوصول إلى حوالي 60 بالمئة من سكان العالم ويعد بفرص نمو واعدة تقرب الصين أكثر من دول العالم وتشرع الباب امام دخول المنتجات الصينية لمختلف الأسواق العالمية لاسيما الإسلامية.

وقال نائب رئيس جامعة حمدان بن محمد الذكية لتنمية المشروعات الدكتور نبيل بيضون ان مبادرة الحزام والطريق لا تقتصر على آسيا فقط موضحا ان "المبادرة في جوهرها تقوم على تحقيق الترابط وبناء العلاقات الاستراتيجية بين مجموعة من المراكز الإقليمية الرائدة ذات الدور المحوري ومنها منطقة الخليج العربي لاسيما الإمارات وما تقدمه من تسهيلات في مختلف المجالات".

واضاف ان المبادرة تسهم إلى جانب تعزيز الروابط في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية إلى "خلق حالة من التواصل الأفقي بين كثير من البلدان والثقافات".

بدوره قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك دبي الإسلامي الدكتور عدنان شلوان ان مبادرة (الحزام والطريق) تتيح فرصا كبيرة للربط بين دول تساهم في 30 بالمئة من الناتج العالمي ويترافق هذا مع فرص كبيرة في مجال التمويل "تقدر بتريليونات الدولارات".

واوضح شلوان ان المبادرة الصينية تتمتع بميزة "خاصة جدا" هي انه لا يمكن لحكومة واحدة او بلد واحد بمفرده احتكار المنافسة في هذا الطريق وبالتالي فهو يفتح الباب لتاسيس علاقات شراكة فاعلة بين مختلف الدول الواقعة عليه وكذلك تعزيز علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل أكثر حيوية.

من جانبه قال مدير معهد الشؤون الدولية في جامعة (رين) الصينية الدكتور وانغ بيوي ان الكثير من المتابعين ينظرون للأثر الاقتصادي لهذه المبادرة بعين التشكيك "ولكن الحقيقة تقول انه هناك أكثر من 100 بلد ومنظمة ابدت التزامها بهذا الطريق التي يتوقع ان يصل فيها حجم التبادل التجاري إلى 900 مليار دولار".

واشار الدكتور بيوي الى ان المبادرة تشتمل حاليا على 6 ممرات بعضها ناشئ وبعضها الآخر يواجه مجموعة من التحديات الاقتصادية والجيوسياسية "والتي تتطلب العمل المشترك لإيجاد الحلول لها".

ودعا الخبير الصيني الى مزيد من التعاون المشترك بين الدول الواقعة على خط (الحزام والطريق) لإيجاد كيانات اقتصادية قوية قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية التي تنتظر العالم لاسيما إيجاد المزيد من الفرص في سوق العمل واستدامة الطاقة.

وناقشت الجلسة الثانية من القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي واقع الدول الإسلامية في ظل التطور الرقمي الكبير الذي تشهده الاقتصادات العالمية كما ناقشت تقنيات (بلوك تشين) والعملات الرقمية الافتراضية.

كما تناولت الجلسة اهمية تلك التقنيات وكيفية استخدام الأصول المالية الافتراضية بما يعزز من مكانة قطاعات الصيرفة الإسلامية.

وقدم كبير مسؤولي التكنولوجيا في شركة (اي بي ام) الامريكية انطوني بتلر امثلة عن تطبيقات (بلوك تشين) ومجالات استخدامها التي لا تقتصر على العملات الافتراضية فحسب بل تشمل كذلك سلاسل التوريد و تعقب الأصول.

وأكد ان القطاع الخاص يتقدم في إطار استخدام هذه التقنية بشكل اسرع من الحكومات داعيا اياها الى سرعة تبني هذه الابتكارات بشكل يوازي السرعة التي تسير بها عند القطاع الخاص.

من جهته شدد رئيس البنية التحتية في شركة (ريبل) الامريكية ديليب راو على ضرورة جعل الانترنت ذو قيمة مهمة في إطار تسريع المعاملات المالية العابرة للحدود.

وتحدث راو عن (عملة XRP الرقمية) الاسرع في العالم وذات الكلفة المتدنية التي اطلقتها شركة (ريبل) والتي من شانها ان تتيح الفرصة للاستخدام الفعلي للأصول الرقمية والحسابات الافتراضية.

واكد راو ان هناك فرصة كبيرة للاقتصاد الإسلامي ليحتل مكانة مهمة في المنطقة عبر تشييد بنى تحتية للاستفادة من الابتكار في هذه التقنيات الرقمية الجديدة وإيجاد معايير خاصة بمنتجاته المتنوعة.

وأشاد المتحدثون في نهاية الجلسة بسعي منطقة الشرق الأوسط لتبوء مكانة رائدة في مجال التعاملات المصرفية مشيدين بالمصارف الإسلامية على وجه التحديد التي تتبع هذا النهج في إطار المبادئ الإسلامية القائمة على الشفافية والوضوح وتخفيض مستوى المخاطر.

يذكر ان القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي تقام كل عام وهي من تنظيم غرفة تجارة وصناعة دبي ويحضرها مجموعة من الخبراء لمناقشة التحديات التي تواجه المصارف الاسلامية وسبل حلها.

افتتاح فعاليات مؤتمر إثراء المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط بالدوحة

افتتح مؤتمر اثراء المستقبل الاقتصادي للشرق الاوسط اعمال دورته ال13 بالدوحة أمس الثلاثاء بمشاركة خبراء يمثلون اكثر من 70 دولة ومنظمة.

وقال محافظ مصرف قطر المركزي الشيخ عبدالله بن سعود في كلمته الافتتاحية ان نسخة العام الحالي من المؤتمر تسلط الضوء على المستقبل الاقتصادي لمنطقة الشرق الاوسط ذات الاهمية الاستراتيجية من العالم وتناقش الموضوعات الاقتصادية والتجارية والتنموية في ضوء التطورات التي تحدث في العالم.

واوضح ان المؤتمرات ال12 الماضية شكلت فرصة طيبة لتبادل الافكار ووجهات النظر بين الاطراف المعنية سواء من منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا او من آسيا او الولايات المتحدة.

واضاف ان مؤتمر العام الحالي ينعقد في ظل ظروف صعبة ومعقدة تصاعدت فيها الازمات والتحديات حول العالم وعليه موضحا أن المؤتمر سيتناول في جلساته العامة وورش العمل المصاحبة العديد من القضايا المهمة والحيوية.

وشدد على انه هناك رغبة صادقة من قبل المختصين والمعنيين والخبراء لبلورة رؤية ايجابية مشتركة للتصدي للمشكلات والازمات المتصاعدة حول العالم وفي منطقة الشرق الاوسط على وجه الخصوص.

وتطرق الى تقارير صندوق النقد الدولي التي افادت بأن مؤشر النمو لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا يشير الى الاداء المنخفض في نمو الناتج المحلي الاجمالي حيث سجلت ادنى معدلات نمو من بين بلدان الدول النامية والتي بلغ متوسط معدل نموها اقل من متوسط المعدل العالمي.

ونوه بدراسة حديثة اعدها برنامج الامم المتحدة الانمائي والتي اشارت الى ان منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا تاتي في المرتبة الاخيرة من بين الدول النامية من حيث عدد الشركات التي تقدم تدريبا لموظفيها كما ان هناك عدة قضايا تتمثل في هجرة الكفاءات والعقول بسبب سوء اجراءات التوظيف وانعدام التدريب والتاهيل وغيرها.

وتنظم فعاليات المؤتمر الذي يستمر يومين اللجنة الدائمة لتنظيم المؤتمرات بوزارة الخارجية القطرية بالتعاون مع مركز تنمية الشرق الاوسط جامعة كاليفورنيا لوس انجلوس.

وتشمل مناقشات العام الحالي مجموعة واسعة من القضايا الحيوية وذات الاهمية البالغة بالنسبة لمستقبل المنطقة تتوزع على العديد من الجلسات وورش العمل ومنها المستقبل الاقتصادي للدول الآسيوية ومنها اليابان والهند والصين في الشرق الاوسط.

كما تشمل المناقشات المراة في الخليج والشرق الاوسط وتاثير الضرائب الجمركية على اقتصادات الاقليم وتوظيف الشباب والرفاهية والشرق الاوسط المتغير والقوى العظمى في الشرق الاوسط والانتخابات الامريكية المقبلة وسياسة الهجرة ثنائية ام متعددة الاطراف والامن السيبراني والنظام العالمي الجديد وغيرها من القضايا.

الجزائر والاتحاد الأوروبي يطلقان برنامجاً مشتركاً لدعم التنمية المحلية

جانب من لقاء دعم التنمية المحلية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي

اطلقت الجزائر والاتحاد الاوروبي برنامجا يقدر ب 43ر4 مليون يورو (ما يعادل 49ر4 مليون دولار) لدعم التنمية المستدامة في الجزائر وذلك في إطار اتفاق الشراكة بينهما.

واكد سفير بعثة الاتحاد الأوروبي بالجزائر جون أوروك في تصريح صحفي أهمية هذا البرنامج الذي يأتي "في ظرف مناسب لقطاع التنمية الإقليمية والتشغيل بالجزائر وفي اطار التناغم مع برامج الاتحاد الأوروبي وأولويات الشراكة الثنائية".

من جانبه اعرب مدير التعاون مع الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الأوروبية في وزارة الخارجية الجزائرية على مقراني عن سعادته لإطلاق هذا البرنامج الجديد الرامي إلى دعم جهود الحكومة الجزائرية في التنمية المحلية والنشاط الاجتماعي.

ويندرج هذا البرنامج في إطار السياسة الوطنية لتعزيز التنمية المتكاملة والمستدامة وتحسين الظروف المعيشية للسكان والذي خصصت له الحكومة الجزائرية والاتحاد الاوروبي 43ر4 مليون يورو.

ويغطي البرنامج ما لا يقل عن 20 بلدية تابعة لست ولايات في الجهة الشمالية الغربية للبلاد وهي (عين الدفلى) و(الشلف) و(المدية) و(سعيدة) و(تيارت) و(تيسمسيلت) وسوف يوجه للاشخاص المحتاجين وذوي الاعاقات والعاطلين عن العمل.

ويتمحور البرنامج حول ثلاث نقاط أساسية تتعلق بتحسين الظروف المعيشية للسكان المعنيين من خلال المرافقة الاجتماعية ودعم الخدمات الاجتماعية وتوفير فرص العمل.

العوضي: خمسة مشاريع كويتية جديدة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

كشف المفوض التنفيذي للتعاون الدولي وضابط الاتصال الوطني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور المهندس نادر العوضي، عن طرح خمسة مشاريع جديدة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للعامين 2020 – 2021.

جاء ذلك خلال تصريح للعوضي على هامش اجتماع مراجعة وتقييم المشاريع مع خبراء الوكالة.

وأشار العوضي إلى أن ان المشاريع ستكون في مجالات البترول والبيئة والطب النووي اضافة الى الزراعة والمياه.

أوضح العوضي ان الميزانية المخصصة للمشاريع تقدر بنحو 600 الف يورو (685 الف دولار) تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتغطيتها.

واكد ان التعاون مع الوكالة في اطار برنامج التعاون التقني واقامة مثل هذه المشاريع الحيوية له دور كبير في تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية وتلبية الاحتياجات المحلية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي تصب في مصلحة الكويت.

واشاد العوضي بالجهود الكبيرة التي يبذلها سفير الكويت لدى النمسا والمندوب الدائم لدولة الكويت لدى المنظمات الدولية صادق معرفي وطاقم السفارة في توطيد التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويشارك في الاجتماع من معهد الكويت للأبحاث العلمية كل من الدكتور سيف الدين والدكتور حمزة البزاز والدكتورة حبيبة المنيع وشذى الخلف من وزارة الصحة اضافة الى السكرتير الثاني في سفارة الكويت لدى النمسا علي الوزان.

يذكر ان الكويت تشارك في عدة مشاريع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للعامين 2020 – 2021 منها مشروع تطبيق التقنيات النووية لتحسين الانتاج وكفاءة استخدام المياه لبعض المحاصيل العلفية ومشروع تطبيق احداث الطفرة الوراثية لتحسين محصول الشعير في الظروف البيئية القاسية وغيرها من المشاريع.

«البترول الكويتية» توقع اتفاقية لتزويد مصفاة «رونق شينق» بالنفط للمرة الأولى في تاريخها

أعلن العضو المنتدب للتسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية وليد البدر امس الثلاثاء توقيع المؤسسة اتفاقية لتزويد مصفاة (رونق شينق) الصينية بالنفط الخام الكويتي.

وقال البدر ان هذا التوقيع يأتي بعد سلسلة مباحثات ناجحة لتطوير تزويد النفط الخام مع مصفاة (رونق شينق) في جمهورية الصين الشعبية مشيرا الى انها المرة الأولى التي توقع فيها المؤسسة عقدا مع مصفاة صينية من القطاع الخاص الصيني.

وأشار الى انه انطلاقا من الزيارة التاريخية لسمو الامير حفظه الله في يوليو الماضي لجمهورية الصين الشعبية وزيارة وزير النفط لمؤتمر الحزام والطريق في اكتوبر الحالي قام قطاع التسويق العالمي لمؤسسة البترول الكويتية بإقامة حفل استقبال رفيع المستوى على شرف كبرى الشركات النفطية الصينية في العاصمة الصينية بكين مساء امس الأول.

وأوضح انه ترأس الوفد الكويتي المشارك في الاجتماعات مع كبرى الشركات النفطية الصينية والتباحث مع رؤساء هذه الشركات في التعاقدات الحالية والخاصة في تزويد الصين بالنفط الخام والمنتجات البترولية بالاضافة الى تطوير فرص التعاون والمشاريع الاستثمارية النفطية المتاحة مع الجانب الصيني التي تعود بالنفع على الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية.

ولفت البدر الى ان هذه الاجتماعات حظيت بحضور ممثلين لعدة جهات منها سفارة الكويت في الصين والهيئة العامة للاستثمار والشركات النفطية الصينية معربا عن تقديره لهذه الجهات لتعاونهم وتقديرهم لمبادرة مؤسسة البترول الكويتية في ترتيب الفعاليات التي جمعت كبار الشركات النفطية الصينية مما لها دور في تطوير العلاقات التجارية النفطية بين البلدين.

واشار الى ان الحضور من الجانب الصيني اشادوا بمتانة العلاقات التجارية مع مؤسسة البترول الكويتية ودور موظفين القطاع النفطي الكويتي البارز في توفير بيئة عمل ناجحة ومحفزة للشركات النفطية الصينية التي تساعد على زيادة حجم التعاون التجاري النفطي بين دولة الكويت وجمهورية الصين الشعبية.